قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٩
بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ صفر سنة ١٤٣٠ هـ
(الموافق ١٨ فبراير سنة ٢٠٠٩ م) .

حسنى مبارك

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣-٢٨٤)

التعديل الخامس

لاتفاق المساعدة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

الجمارك وتيسير التجارة

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

التعديل الخامس بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ لاتفاق المساعدة لمشروع الجمارك وتيسير التجارة (والمعروفة الآن باسم « اتفاق المساعدة ») ، المؤرخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بين جمهورية مصر العربية (« ج . م . ع » أو « الممنوح ») والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (« الوكالة ») والذى صدر آخر تعديل له فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧

بند ١ - يعدل اتفاق المساعدة على النحو التالى :

(أ) المادة ٣ : يعدل البند ٣ - ١ (أ) بحذف « سبعة وأربعين مليونًا وستمائة ألف دولار أمريكى » (٤٧٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) ، ويحل محلها « اثنان وخمسون مليونًا وستمائة ألف دولار أمريكى » (٥٢٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) .

(ب) المادة ٤ : تعدل الفقرة (أ) بحذف عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ » ويحل محلها عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ » .

(جـ) يحذف الملحق (١) لاتفاق المساعدة ويحل محله الملحق (١) المرفق .

(هـ) يعدل المرفق رقم (١ - ١) (الخطة المالية التوضيحية ، مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ويعاد صياغتها لتقرأ كما وردت بالملحق رقم (١ - ١) المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل الخامس باللغتين العربية والإنجليزية ، وفى حالة وجود أى اختلاف فى التفسير بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - كامل الاتفاق :

فيما عدا ما تم تعديله بموجب هذا التعديل ، يظل اتفاق المساعدة نافذاً ومحتفظًا بكامل قوته وآثاره القانونية وفقًا لما ينص عليه من أحكام .

بنـد ٤ - التصديق :

تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الخامس وتخطر الوكالة الأمريكية بتمام التصديق .

البند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل الخامس بأسمائهم فى مدينة القاهرة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
التوقيع :
الاسم / **فايزة أبو النجا**
المنصب : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية
التوقيع :
الاسم / **هيلدا اريلانو**
المنصب : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذا الاتفاق فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه :

وزارة المالية

التوقيع : .....

الاسم : الدكتور / **يوسف بطرس غالى**

المنصب : وزير المالية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذا الاتفاق فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع : .....

الاسم : السيد / **رشيد محمد رشيد**

المنصب : وزير التجارة والصناعة

الملحق رقم ١

الوصف التفصيلى

لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة

٢٦٣ - ٢٨٤

١ - مقدمة :

يصف الملحق رقم ١ الأنشطة التى يتعين القيام بها باستخدام الأموال المرتبط عليها بموجب هذا الاتفاق . ولا يجوز تفسير أى مما ورد فى هذا الملحق على أنه تعديل لأى من تعريفات أو بنود لهذا الاتفاق . ويجوز للممثلين المفوضين الشركاء تعديل الملحق ١ بموجب خطابات تنفيذية وفقًا لأحكام المادة (أ) بند (أ - ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) دون الحاجة إلى تعديل رسمى لهذا الاتفاق - بشرط ألا يؤدى ذلك إلى تغيير فى تعريف مجالات البرنامج أو عناصره الوارد ذكرها فى المادة (٢) من هذا الاتفاق .

٢ - خلفية :

تنفذ جمهورية مصر العربية برنامجها الخاص بإصلاح السياسات الاقتصادية والذى يهدف إلى زيادة فرص العمل فى القطاع الخاص الإنتاجى من خلال التوسع فى التجارة والاستثمار . ويعد إصلاح المجالات المتعلقة ببناء الكوادر التجارية بجمهورية مصر العربية ، متضمنة الجمارك وتيسير التجارة كأحد المكونات الهامة لهذا البرنامج ، لتهيئة بيئة تؤدى لزيادة الصادرات والاستثمار والنمو .

وسوف تساهم المساعدات الفنية والتدريب والسلع المقدمة من خلال اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة فى معاونة جمهورية مصر العربية على تنفيذ جدول أعمال الإصلاح فى كافة المجالات الخاصة ببناء الكوادر التجارية بما فيها الجمارك وتيسير التجارة .

٣ - عناصر البرنامج والعناصر الفرعية والمؤشرات :

يساهم اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة فى تحقيق هدف النمو الاقتصادى من خلال المساهمة فى مجال برنامج التجارة والاستثمار وعناصر البرنامج التالية :

(أ) عنصر البرنامج ٢ - ١ تهيئة المناخ للتجارة والاستثمار .

(ب) عنصر البرنامج ٢ - ٣ دعم البرنامج .

على المستوى الجزئى تتضمن النتائج ما يلى :

١ - خفض متوسط الزمن المستغرق للتخليص الجمركى على البضائع فى الموانئ .

٢ - خفض الخطوات اللازمة لعملية الإفراج الجمركى .

٣ - زيادة نسبة الإقرارات الجمركية المتداولة إليكترونيا .

٤ - خفض الزمن المستغرق لتسجيل العلامات التجارية .

٤ - الأنشطة :

يجب أن تتوافق الأنشطة المطلوب تنفيذها فى ظل اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة مع معايير الاختيار الأساسية ، والتى تتضمن التأكد من مطابقة كل من مجال البرنامج ووضوح العلاقة بين النتائج المرجوة من عناصر البرنامج مع المنافع المتوقعة منه .

١ - مبادرات الإصلاح فى قطاع الجمارك

يتضمن هذا المكون من المشروع الأنشطة التى تدعم تحديث الإطار القانونى للجمارك فى جمهورية مصر العربية ، وتبسيط الإجراءات والضوابط الجمركية ، وميكنة نظم مصلحة الجمارك ، وتقوية آليات التفتيش والتنفيذ للقوانين والقرارات ، واستعراض إجراءات إدارة المخاطر وما بعد المراجعة ، تيسير انسياب أنظمة الإعفاءات الجمركية ، ودعم إدارة الموارد البشرية والتدريب . كما يدعم هذا المكون صياغة السياسات الجمركية .

٢ - مبادرات الإصلاح فى مجال تيسير التجارة

يتضمن هذا المكون أنشطة تدعم عمليات تطوير المعايير الجمركية الموحدة وإجراءات سحب العينات ، وتيسير الخدمات الجمركية وسهولة التفتيش على البضائع وتنمية الموارد البشرية والتدريب .

كما تتضمن هذه المبادرات الإصلاحية الأنشطة الخاصة بما يلى :

(أ) التقدم فى الخدمات التجارية والتوافق مع منظمة التجارة العالمية .

(ب) مساعدة الحكومة المصرية فى تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وصناعية فعالة للنهوض بمستويات تحرير التجارة ، وزيادة قدرة مصر التنافسية وصادراتها ، وتمكينها من تعظيم المزايا العائدة عليها من التجارة الحرة بصفة عامة ، واتفاقيات التجارة الحرة بصفة خاصة .

(جـ) تطوير نظام حقوق الملكية الفكرية فى مصر .

(د) مساعدة الحكومة المصرية على تحقيق أهداف قانون المنافسة ، متضمنة الأهداف الخاصة بحماية المستهلك .

٣ - تنسيق وإدارة برنامج إصلاح الخدمات الجمركية والتجارية فى مصر

يدعم هذا المكون تأسيس وحدات استشارية لوزارة المالية والوزارات الأخرى المشاركة فى تصميم وتنسيق الإصلاحات الخاصة بتيسير التجارة وهيكل القدرات التجارية ، مثال ذلك وزارة التجارة والصناعة ووزارة النقل .

٥ - تقييم الأداء :

إن تنفيذ اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة يساهم بشكل جزئى فى تحقيق عنصرى البرنامج الوارد وصفهما فى البند (٣) من هذا الملحق (١) ، ويقاس عنصرى البرنامج باستخدام المؤشرات التالية :

١ - الصادرات غير البترولية وواردات السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى (لترتفع من ٢٠ ٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠ ٪ عام ٢٠٠٩) .

٢ - التقدم فى التوافق مع منظمة التجارة العالمية قياسًا على الالتزام بخمسة عشر بنداً رئيسيًا بموجب الاتفاقيات المختلفة مع منظمة التجارة العالمية (لترتفع النسبة من ٣٦ ٪ عام ٢٠٠١ إلى ٩٥ ٪ عام ٢٠٠٩) .

ويضاف إلى تلك المؤشرات ، قياس التقدم فى تحقيق النتائج على المستوى الجزئى من خلال ما يلى :

(أ) الوقت المستغرق للإفراج عن السلع فى الموانئ (لتنخفض من ٢٢ يوما عام ٢٠٠٤ إلى ١٠ أيام عام ٢٠٠٩) .

(ب) الفترة المطلوبة لتسجيل العلامات التجارية (لتنخفض من ٦٠ شهراً عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ شهراً عام ٢٠٠٩) .

ويتم إجراء تقييمين أحدهما فى منتصف مدة المشروع والثانى فى نهايته .

٦ - ادوار ومسئوليات الأطراف :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تقوم كل من وزارتى المالية والتجارة والصناعة بالعمل كجهتين منفذتين لجمهورية مصر العربية فى اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة . ومن المتوقع ، بالإضافة إلى ذلك ، مشاركة وزارة النقل والمواصلات وغيرها من الوزارات كجهات منفذة إضافية لتنفيذ الإصلاحات فى مجالات بناء الكوادر التجارية بجمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بمكون تسهيل التجارة فى المشروع .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يتولى مكتب القطاع الخاص والسياسات التابع لقسم السياسات بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية متابعة تنفيذ اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هى الجهة المسئولة عن تنفيذ العقود واتفاقيات التعاون والمنح لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها طبقًا لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة ، واللازمة لتحقيق النتائج المذكورة فى البند الثالث أعلاه ومتابعة وتقييم مدى إنجاز تلك النتائج . ولن ترتبط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأى من تلك المنح واتفاقيات التعاون والعقود إلا بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الجهات المصرية المعنية بتنفيذ تلك الأنشطة .

(ج) الشركاء الآخرون :

من المنتظر أن يقدم القطاع الخاص والمنظمات العامة الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية مدخلات لمكونات مشروع اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة المختلفة ، الأمر الذى يساعد فى تحقيق النتائج المرجوة من هذا المشروع .

٧ - التمويل :

يوضح الجدول المرفق الخطة المالية التوضيحية لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة ويجوز لممثلى الأطراف إجراء تغييرات على هذه الخطة المالية دون تعديل رسمى للاتفاق بشرط ألا تؤدى تلك التغييرات إلى تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المحدد فى البند ٣ - ١ من الاتفاق .

اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة (٢٦٣ - ٢٨٤ ٠)

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)

وصف البرنامج	الارتباطات السابقة	ارتباطات العام المالى ٢٠٠٨	إجمالى الارتباطات حتى تاريخه	الارتباطات المستقبلية	إجمالى مساهمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
المساعدات الفنية / السلع / التدريب (كامل آليات التنفيذ المعتمدة)(*)	٣٦٥٠٠٠٠٠	صفر	٣٦٥٠٠٠٠٠	صفر	٣٦٥٠٠٠٠٠
إدارة ومراجعة وتقييم البرنامج	١٠٠٠٠٠٠	صفر	١٠٠٠٠٠٠	صفر	١٠٠٠٠٠٠
٢ - التجارة والاستثمار :					
٢ - ١ المناخ المناسب للتجارة والاستثمار ...	٩٨٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٤٨٥٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠	٢١٧٥٠٠٠٠
٢ - ٣ دعم البرنامج	٢٥٠٠٠٠	صفر	٢٥٠٠٠٠	صفر	٢٥٠٠٠٠
المجموع	٤٧٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٥٢٦٠٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠٠	٥٩٥٠٠٠٠٠

(*) تشتمل آليات التنفيذ المعتمدة على عقود المساعدات الفنية والسلع والتدريب والمنح واتفاقيات التعاون وخطابات التنفيذ والوحدات الإدارية .